الأمم المتحدة
S/2026/281
مجلس الأمن
Distr.: General
6 April 2026
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2796 (2025)، ويغطي التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 إلى 31 آذار/مارس 2026. ويقدم أيضا لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال نفس الفترة.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جهودها الرامية إلى المضي قدما بخريطة الطريق السياسية التي أعلنتها الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في آب/أغسطس 2025، والتي تهدف إلى توحيد المؤسسات الوطنية، وإجراء انتخابات وطنية، وإنهاء المرحلة الانتقالية.

3 - ولم يتمكن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من إحراز تقدم ملموس نحو إنجاز المرحلتين الأساسيتين الواردتين في خريطة الطريق، وهما إعادة تشكيل مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتعديل الإطار الانتخابي. وبفضل جهود التيسير التي بذلتها البعثة، وقع أعضاء اللجان المعنية في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، اتفاقا بشأن آلية اختيار أعضاء مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بحضور ممثلين عن البعثة. غير أنه لم يُلتزم بالموعد النهائي المتفق عليه لإنجاز عملية الاختيار، وهو 11 كانون الأول/ديسمبر.

4 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، صوّت مجلس النواب من أجل تعيين أشخاص لشغل المقاعد الثلاثة الشاغرة في مجلس إدارة المفوضية. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس الأعلى للدولة بيانا رفض فيه هذه الخطوة، محتجا بأن التصويت شابته عيوب إجرائية وقانونية، ودعا إلى إعادة هيكلة تامة لمجلس

100426 080426 26-03754 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الإدارة. وفي 5 و 12 كانون الثاني/يناير 2026، على التوالي، عيّن المجلس الأعلى للدولة رئيسا جديدا للمفوضية، هو صلاح الكميشي، وثلاثة أعضاء جدد في مجلس الإدارة.

5 - وفي 6 كانون الثاني/يناير، أصدرت البعثة بيانا أعربت فيه عن قلقها من التدابير التصعيدية التي اتخذها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وشددت على ضرورة الحفاظ على نزاهة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وأعلنت البعثة أنها ستظل تتواصل مع مجلس إدارة المفوضية الحالي إلى أن تتوصل المؤسستان إلى حل توافقي. وواصلت البعثة أيضا وساطتها بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من أجل إيجاد سبيل للمضي قدما.

6 - وفيما يتعلق بتعديل الإطار الانتخابي، تلقت البعثة، في 17 كانون الأول/ديسمبر 2025، رسالة من رئيس المجلس الأعلى للدولة، محمد تكالة، حيث عيُّن ستة أشخاص جدد لتمثيل المجلس في لجنة "6+6" المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمكلفة، بموجب التعديل الدستوري رقم 13، بوضع الصيغة النهائية للقوانين الانتخابية (انظر S/2023/248، الفقرة 13). غير أن أعضاء آخرين في المجلس اعترضوا على هذا القرار لأسباب قانونية وإجرائية، معربين عن تأييدهم الاحتفاظ بالممثلين الستة الأصليين للمجلس في المفوضية.

7 - ونظرا لاستمرار المأزق، عرضت الممثلة الخاصة، في إحاطتها المقدمة لمجلس الأمن في 18 شباط/فبراير 2026، نهجا بديلا يتكون من خطوتين لإحراز تقدم في تنفيذ خريطة الطريق. وكخطوة أولى، ستسعى إلى عقد اجتماع يضم مجموعة صغيرة من الأطراف المعنية الليبية من أجل التوصل إلى حلول بغية إنجاز المرحلتين الأساسيتين. فإذا استمر المأزق، سيكون من الضروري عقد اجتماع أوسع نطاقا، بالاستناد إلى الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقات السياسية الليبية القائمة.

8 - وفي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2025، استهلت البعثة الحوار المنظم في طرابلس بحضور أعضاء لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا. وبمشاركة 124 شخصا من مختلف أنحاء ليبيا، 35 في المائة منهم نساء، بالإضافة إلى شباب وأشخاص ذوي إعاقة وممثلين عن المجتمعات المحلية غير العربية في البلد، يوفر هذا الحوار منبرا شاملا لمشاركة المجتمع الليبي في العملية السياسية. وينظم هذا الحوار، الذي من المقرر أن يستمر لمدة تتراوح بين أربعة وستة أشهر، حول أربعة محاور رئيسية، هي الحوكمة، والاقتصاد، والأمن، والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن يصدر كل مسار توصيات تهدف إلى المساعدة على توحيد المؤسسات، وتحسين الحوكمة والمساءلة، وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات وطنية، ومعالجة أسباب النزاع.

9 - ويسرت البعثة تنظيم ثماني اجتماعات حضورية على صعيد المسارات الأربعة، استغرق كل منها حوالي خمسة أيام، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات الافتراضية. وناقش المشاركون في مسار الحوكمة سبل التمكين من إجراء انتخابات وطنية، ووضعوا خيارات لإنجاز المرحلتين الأساسيتين من خريطة الطريق. وناقشوا أيضا العوامل المسببة للنزاع ومسائل متعلقة بالنظام السياسي الليبي، بما في ذلك الحكم المحلي.

10 - وركز المسار الاقتصادي على سبل تحسين إدارة المالية العامة وموارد الدولة، وإصلاح نظام الإعانات، وإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه، ونمو القطاع الخاص، والتنمية العادلة في جميع مناطق البلد. واستفاد المشاركون من تبادل الآراء مع خبراء اقتصاديين، بما يشمل ممثلين عن سلطات مكافحة الفساد الليبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

11 - وفي المسار الأمني، قيم المشاركون مدى إمكانية إجراء الانتخابات الوطنية في ظل وضع سياسي وأمني يطبعه الانقسام. وأكدوا أن اتخاذ القرارات الأمنية بشكل منسق، ووجود إطار تشريعي واضح للانتخابات، وضمانات بقبول نتائج الانتخابات، هي شروط لا غنى عنها لعملية انتخابية سلمية وآمنة وذات مصداقية. وعلى الرغم من توجيه دعوة إلى ممثلي المجلس الرئاسي، ورؤساء أركان الجيش الليبي والجيش الوطني الليبي، واللجنة العسكرية المشتركة "5+5"، فإنهم لم يشاركوا في المسار الأمني.

12 - وأكد المشاركون في مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان على أهمية استقلال القضاء، وحماية الحريات العامة والحيز المدني، ومعالجة مسألة الاحتجاز التعسفي. وتواصلوا أيضا عبر الإنترنت مع ممثلي المجتمع المدني الليبي المقيمين خارج البلد.

13 - واستمرت المنازعة بين المحكمة الدستورية العليا في بنغازي والدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في طرابلس. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2025، أيدت المحكمة الدستورية العليا التعديلات التشريعية التي أقرها مجلس النواب والتي تؤثر على تنظيم السلطة القضائية، وفي 18 كانون الثاني/يناير، أكدت أن جميع التشريعات التي سنها المؤتمر الوطني العام بعد انتهاء ولايته في نيسان/أبريل 2014 (انظر S/2014/131، الفقرة 3) تظل باطلة. وفي 28 كانون الثاني/يناير 2026، أصدرت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا أحكاما تتعارض مع أحكام المحكمة الدستورية العليا. فقد أقرت صحة التشريعات التي سنها المؤتمر الوطني العام، وأعلنت أن التعديلات التشريعية التي أقرها مجلس النواب غير دستورية، ومن ثَم شكَّكت في مسألة التكوين الحالي للمجلس الأعلى للقضاء، الذي يمثل الهيئة الإدارية العليا في ليبيا التي تتولى الإشراف على السلطة القضائية. وفي 15 شباط/فبراير، أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما يلغي هذا القرار، وأعلنت أيضا عدم دستورية قرار مجلس النواب الصادر في 14 أيلول/سبتمبر 2022 الذي يعين رئيس المحكمة العليا في طرابلس.

14 - وفي ظل هذه الظروف، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم جهود لجنة وساطة مؤلفة من ثمانية خبراء قضائيين وقانونيين من مختلف أنحاء ليبيا، بهدف تسوية المنازعة والحفاظ على سلطة قضائية ورقابة دستورية موحدتين. وفي 16 شباط/فبراير، قدمت لجنة الوساطة مجموعة من التوصيات بهدف كسر الجمود إلى مجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، وعدد من الجهات القضائية والسياسية صاحبة المصلحة. وفي 18 شباط/فبراير، بسط رئيس المحكمة العليا سيطرته على مقر المجلس الأعلى للقضاء في طرابلس. وردا على ذلك، قام رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بعد أن استشهد بمبدأ القوة القاهرة، بإصدار قرارات يُنقل بموجبها مقر المجلس وإدارات قضائية رئيسية إلى بنغازي.

15 - وظهرت انقسامات داخلية ضمن المجلس الرئاسي من خلال الإجراءات القضائية. ففي 4 كانون الثاني/يناير، قدم نائبا رئيس المجلس الرئاسي، عبد الله اللافي وموسى الكوني، طعنا إداريا أمام محكمة الاستئناف في طرابلس للطعن في سبعة قرارات تتعلق بمسائل الأمن وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية، أصدرها رئيس المجلس الرئاسي محمد يونس المنفي، باعتبارها تنتهك أحكام خريطة طريق منتدى الحوار السياسي الليبي ومرفقاتها. وفي 4 شباط/فبراير، رفضت المحكمة هذا الطعن، وقضت بأن القضية تقع خارج نطاق اختصاصها.

16 - وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، تحطمت طائرة كانت تقل وفدا عسكريا رفيع المستوى تابعا لحكومة الوحدة الوطنية، من بين أعضائه رئيس أركان الجيش الليبي، محمد الحداد، ورئيس أركان القوات البرية

وعضو اللجنة العسكرية المشتركة "5+5"، الفيتوري غريبيل، وذلك بالقرب من أنقرة، بعد وقت قصير من إقلاعها. ولقي جميع ركاب الطائرة حتفهم. وشرع كل من المدعي العام لليبيا والسلطات التركية في تحقيقين مستقلين في ملابسات الحادث. وفي اليوم التالي، عيّن المجلس الرئاسي نائب رئيس الأركان، صلاح الدين النمروش، رئيس أركان بالنيابة.

17 - وفي 3 شباط/فبراير، قُتل سيف الإسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي السابق، معمر القذافي، في مدينة الزنتان غرب ليبيا على يد مهاجمين مجهولي الهوية. وكان السيد القذافي قد سجَّل ترشحه للانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2021، وقد صدر في حقه أمر بإلقاء القبض من المحكمة الجنائية الدولية منذ عام 2011. وفتح المدعي العام تحقيقا في الحادث. وأصدر المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية بيانات يعربان فيها عن تعازيهما، ويدينان العنف السياسي، ويدعوان إلى ضبط النفس. وأصدرت البعثة أيضا بيانا أدانت فيه أعمال العنف التي تستهدف جهات معينة، ودعت إلى إجراء تحقيق سريع وشفاف ومحاسبة المسؤولين.

18 - وفي 3 آذار/مارس، شرعت حكومة الوحدة الوطنية في تعيينات وزارية لعدد من الحقائب الشاغرة والمشغولة والمنشأة حديثاً. وفي 11 آذار/مارس، اجتمع مجلس الوزراء المعاد تشكيله. وفي اليوم نفسه، أعرب رئيس الوزراء ورئيس المجلس الرئاسي رئيس المجلس الأعلى للدولة، في بيان مشترك، عن تأييدهم لهذه التدابير.

ألف - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت البعثة عقد اجتماعات بين المشاركين في الحوار المنظم والأفرقة العاملة التابعة للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين، بهدف تعزيز الدعم الدولي المنسق المقدم للحوار ولخريطة الطريق الأعم التي تيسرها البعثة. وفي 5 شباط/فبراير، قدم المشاركون في مسار الحوكمة ضمن الحوار المنظم توصياتهم من أجل إنجاز أول مرحلتين من مراحل خريطة الطريق إلى الفريق العامل المعني بالمسائل السياسية، بما في ذلك خيارات لتسوية المسائل المعلقة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وكذلك اتباع نُهج بديلة تتجاوز هاتين المؤسستين. وفي 12 شباط/فبراير، أعرب المشاركون في المسار الاقتصادي للفريق العامل الاقتصادي عن قلقهم من الوضع الاقتصادي المتدهور بسرعة في ليبيا، وشددوا على الحاجة الملحة إلى دعم التدابير التصحيحية لمنع وقوع مزيد من التدهور الاجتماعي والاقتصادي. وقدمت النساء المشارِكات في المسار الاقتصادي مجموعة من التوصيات المستندة لميثاق المرأة الليبية (S/2025/792، الفقرة 65)، وهو وثيقة إطارية تستعرض الأولويات والتوصيات المشتركة للمرأة الليبية في أربعة مسارات من الحوار المنظم.

باء - المساعي الدولية والإقليمية

20 - ظلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تتواصل مع الشركاء الدوليين لحشد الدعم من أجل تنفيذ خريطة الطريق السياسية. ففي 26 كانون الثاني/يناير، شاركت الممثلة الخاصة في الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية تونس والجزائر ومصر الذي عُقد في تونس العاصمة. وقدمت تقريرا عن التطورات في ليبيا والجهود الرامية إلى المضي قدما بالعملية السياسية من خلال تنفيذ خريطة الطريق التي تيسرها البعثة. وفي بيان

مشـــترك، أكد الوزراء مجددا أهمية عملية يقودها الليبيون ويتولون زمامها، وأعربوا عن دعمهم للجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز الوحدة والسلامة الإقليمية والسلام والاستقرار في ليبيا.

21 - وفي 19 شباط/فبراير، في اجتماع عُقد في نيويورك واستضافته إيطاليا، قدمت الممثلة الخاصة للدول الأعضاء المانحة الحالية والمحتملة إحاطة بشأن ما تقوم به البعثة من عمل من أجل تنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك الحوار المنظم.

جيم - الحالة الأمنية

طرابلس والمنطقة الغربية

22 - شهدت الحالة الأمنية في طرابلس فترة من الهدوء النسبي. ورغم أن الهدنة التي جرى التوصل إليها في أيار/مايو 2025 صمدت إلى حد كبير، لم يُحرز أي تقدم في تنفيذ التدابير التي اتفقت عليها حكومة الوحدة الوطنية وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في أيلول/سبتمبر (انظر S/2025/792، الفقرة 22). وظلت تقع حوادث أمنية متفرقة، بما في ذلك الاشتباكات التي وقعت في 13 شباط/فبراير 2026 في جنزور بين عناصر من كتيبة فرسان جنزور، حيث أفادت التقارير باستخدام أسلحة ثقيلة في المناطق السكنية. وساهمت في تخفيف حدة التوتر الوساطة التي قام بها رئيس لجنة الترتيبات العسكرية والأمنية التي أنشأها المجلس الرئاسي، ونشر لواء المشاة الـ 52 في المنطقة.

23 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2025 وكانون الثاني/يناير 2026، نُظمت عدة مظاهرات في طرابلس ومصراتة والزاوية ومدن أخرى في المنطقة الغربية ضد حكومة الوحدة الوطنية. ونُظمت أيضا مظاهرات متكررة أمام مقر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في طرابلس، حيث دعا المشاركون في المقام الأول إلى إجراء انتخابات وإنهاء الفترة الانتقالية.

24 - وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، اندلعت اشتباكات مسلحة في الزاوية بين جهات فاعلة أمنية محلية، مما أدى إلى إغلاق الطريق الساحلي مؤقتا. وقيل إن مقاتلَين قُتلا وأصيب ثلاثة آخرون، وتوفي مدني لاحقا متأثرا بجراحه التي أصيب بها خلال الاشتباكات. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، قُتل أحمد عمر امحمد الفيتوري، المدرج في قائمة الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن منذ عام 2018 بسبب أنشطة تتعلق بالاتجار بالبشر، وذلك في صبراتة خلال اشتباكات مع قوات منتسبة إلى حكومة الوحدة الوطنية. وكان المدعي العام قد أصدر أمرا بإلقاء القبض في حق الفيتوري في حزيران/يونيه 2025.

25 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، استهدفت غارتان جويتان منشأة يُزعم أنها تُستخدم بشكل غير مشروع لبناء القوارب في صبراتة، على الساحل الغربي لليبيا، ويُشتبه في أنها تُنتج قوارب تُستخدم في الهجرة غير القانونية. ولم يبلَّغ عن وقوع إصابات. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2026، قيل إن غارة مزعومة بطائرة مسيرة في منطقة تليل (غرب صبراتة) أسفرت عن مقتل اثنين من أفراد جهاز دعم أمن المديريات بالمناطق وإصابة آخر، وذلك أثناء استعدادهم، حسب ما يُزعم، لإرسال قارب يحمل مهاجرين غير حاملين للوثائق اللازمة متجهين إلى أوروبا. ويزعم أيضا أن شخصين آخرين مجهولي الهوية أصيبا بجراح.

المنطقة الشرقية والجنوبية

26 - في 31 كانون الثاني/يناير، قيل إن تحالفاً من الجماعات العابرة للحدود والجهات الفاعلة المسلحة المحلية من مرزق والقطرون، والتي تعرف نفسها مجتمعة باسم "الثوار الجنوبيين"، استولى لفترة وجيزة على معبر تومو على الحدود الليبية-النيجرية، قبل أن يصد الجيش الوطني الليبي الهجوم، حسب ما قيل. وأفادت التقارير بمقتل خمسة وعشرين مقاتلا وضابط واحد من الجيش الوطني الليبي، وأسر عدة أفراد آخرين من الجيش الوطني الليبي. وأدانت لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب هذا الهجوم. وفي 1 شباط/فبراير، أصدر شيوخ قبائل التبو في القطرون بيانا نفوا فيه تورط القبائل في الاشتباكات. وبعد ذلك، في 25 شباط/فبراير، نفذ الجيش الوطني الليبي عملية ضد تكتل "الثوار الجنوبيين" بالقرب من الحدود، قيل إنها أدت إلى الإفراج عن أفراد الجيش الوطني الليبي الذين أُسروا.

المنظمات المتطرفة العنيفة وشبكات الجريمة المنظمة

27 - أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 12 كانون الثاني/يناير تقريرا بعنوان *ديناميات الاتجار بالمخدرات في ليبيا وشمال أفريقيا: الاتجاهات والآثار*. ويصف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التقرير ليبيا بأنها مركز عبور رئيسي للاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والأشخاص. ويلاحظ بقلق الدور المتزايد للشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية في ليبيا، الذي يقوض سلطة الدولة ويسهم في زعزعة الاستقرار.

دال - التطورات الاقتصادية

28 - ما زالت ليبيا تعاني من هشاشة اقتصادية بسبب التحديات المستمرة في مجال الحوكمة. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2025، أذن مجلس النواب لمصرف ليبيا المركزي بتسوية حوالي 303 بلايين دينار ليبي من الدين العام الداخلي باستخدام مصادر إيرادات الدولة. ورفض المجلس الأعلى للدولة هذا القرار، معرباً عن قلقه من انعدام الانضباط المالي والمساءلة المالية من جانب الإدارات الموازية.

29 - ونشر المصرف المركزي بيانه المالي لعام 2025 في 18 كانون الثاني/يناير 2026، فأشار فيه إلى أن الوضع النقدي متوازن بشكل عام حيث بلغت الإيرادات والنفقات حوالي 137 بليون دينار ليبي. غير أن الإنفاق ظل مركّزا بشكل كبير على الأجور والإعانات، التي شكّلت ما يقرب من 80 في المائة من إجمالي النفقات. وظلت الإيرادات المتأتية من المصادر غير الهيدروكربونية ضئيلة للغاية. وسُجل عجز في القطع الأجنبي مقداره حوالي 9 بلايين دولار، يمثل الفرق بين التدفقات الواردة من العملة الأجنبية واستخداماتها، ويموَّل من خلال عائدات الأصول الخارجية التي يمتلكها المصرف المركزي. وفي التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لعام 2024، الصادر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، سلط الديوان الضوء على انخفاض الإيرادات ونقاط الضعف في الإدارة المالية العامة التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية. ولا يتضمن التقرير بيانات من شرق ليبيا، مما يجعل من الصعب إجراء تقييم شامل لإدارة المالية العامة على صعيد البلد.

30 - وقرر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خفض قيمة الدينار الليبي للمرة الثانية خلال تسعة أشهر، بحوالي 14,7 في المائة، اعتبارا من 18 كانون الثاني/يناير. وارتفع سعر الصرف الرسمي من 5,57 إلى

حوالي 6,37 دنانير ليبية مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة. وأشار المصرف المركزي في بيان له إلى استمرار عدم وجود ميزانية موحدة، ونمو الإنفاق العام بوتيرة لا يمكن تحملها، واستمرار الازدواجية في النفقات، كأسباب لاتخاذ ذلك القرار. وارتفع سعر الصرف في السوق الموازية من 7,2 دنانير ليبية في كانون الأول/ديسمبر 2025 إلى 9,45 دنانير ليبية في آذار/مارس 2026.

31 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، أبلغ مكتب المدعي العام المؤسسة الوطنية للنفط بأنه رفع دعاوى قضائية تتعلق بسوء إدارة واردات الوقود، مستهدفا أفرادا وكيانات من المتورطين في ممارسات الشراء والتوريد التي تخطت الرقابة وأدت إلى تضخيم التكاليف وتوريد إمدادات دون المستوى المطلوب. وأصدر أيضا تعليمات إلى المؤسسة الوطنية للنفط بإجراء مناقصات عامة تتسم بالشفافية ومحددة زمنيا في عام 2026، بهدف التقليل إلى حد كبير من علاوات الاستيراد المبالغ فيها الخاصة بالديزل والبنزين.

32 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2025، أقر مجلس النواب خطة إنمائية مدتها ثلاث سنوات بقيمة 69 بليون دينار ليبي لصندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا. وفي اليوم نفسه، وافق مجلس النواب على مشروع قانون لزيادة مرتبات أفراد الجيش الوطني الليبي بنسبة تصل إلى 150 في المائة. ورفض المجلس الأعلى للدولة هذا التصويت محتجا بأنه سيشكل ضغطا إضافيا على الميزانية العامة في أوقات الضائقة الاقتصادية.

33 - واستمرت إصلاحات إدارة الأجور. وقام مصرف ليبيا المركزي بتقديم موعد نشر المنصة الرقمية، التي دُشنت في أيلول/سبتمبر 2025، بهدف تحسين عملية التحقق من مدفوعات المرتبات في القطاع العام وزيادة شفافيتها. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2026، أفادت وسائل إعلام ليبية بأن الحكومة المعينة من مجلس النواب أذنت بنقل بيانات الموظفين إلى المنصة لتيسير دفع المرتبات بسرعة. وقد سجل المصرف المركزي حتى الآن في المجموع 1,5 مليون موظف من حكومة الوحدة الوطنية والحكومة المعينة من مجلس النواب على المنصة، من أصل قاعدة مرتبات للقطاع العام مجموع موظفيها 2,2 مليون.

34 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل إنتاج النفط مستقرا عند حوالي 1,4 مليون برميل في اليوم. وفي الفترة من 24 إلى 26 كانون الثاني/يناير، عُقدت قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد في طرابلس، بمشاركة العديد من شركات الطاقة المتعددة الجنسيات. وفي 11 شباط/فبراير، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط عن منح 5 من أصل 20 منطقة معروضة للتنقيب عن النفط والغاز في مختلف المناطق الرئيسية للهيدروكربونات في البلد إلى شركات واتحادات دولية، وذلك في أعقاب مناقصة عامة أُعلن عنها في آذار/مارس 2025.

35 - وفي 23 شباط/فبراير 2026، أصدر مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط قرارا بتعليق جميع عمليات الشراء باستثناء الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالسلامة أو الإنتاج، وأوقف الالتزامات المالية الجديدة والتحويلات إلى الخارج. وأشار مجلس الإدارة إلى الحاجة إلى "ترشيد الإنفاق" في ضوء الموافقة على "أقل من 25 في المائة" من ميزانية المؤسسة لعام 2024 وعدم وجود ميزانية معتمدة لعام 2025، ملاحظا أن هذه المعوقات تفرض ضغوطا مالية على العمليات وقد تؤثر على استدامة الإنتاج. وبدأت المؤسسة أيضا إصدار تقارير شهرية عن إنتاج النفط والغاز، والصادرات والإيرادات، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية.

ثالثا - الدعم الانتخابي

36 - نظمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات انتخابات المجالس البلدية في 13 كانون الأول/ديسمبر 2025 و 7 شباط/فبراير 2026 في 12 بلدية، بمساعدة تقنية من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي المجموع، جرى انتخاب 116 عضوا من أعضاء المجالس البلدية، من بينهم 30 امرأة و 12 شخصا من ذوي الإعاقة.

37 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2025، أُجريت انتخابات تسع بلديات (الأبيار، وبنغازي، وقمينس، وقصر الجدي، وسبها، وسرت، وسلوق، وطبرق، وتوكرة) في 311 مركز اقتراع لانتخاب 87 عضوا في المجالس البلدية، مع تخصيص 21 مقعدا للنساء و 9 مقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 69 في المائة. وقد نفت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات علنا المزاعم المتعلقة بحشو صناديق الاقتراع في عدد قليل من مراكز الاقتراع في سرت. وفي وقت لاحق، وبسبب التناقضات التي كُشف عنها خلال إجراءات التحقق، ألغت المفوضية نتائج مراكز الاقتراع المعنية. ونشرت المفوضية النتائج الأولية لتسع بلديات في 23 كانون الأول/ديسمبر، والنتائج النهائية لثماني بلديات من أصل تسع بلديات في 8 كانون الثاني/يناير 2026، بعد انتهاء فترة الطعون والاستئناف. وجرى تعليق الإعلان عن النتائج الخاصة بمدينة طبرق في انتظار إعادة التصويت في أحد مراكز الاقتراع بناء على أمر من المحكمة.

38 - وفي 7 شباط/فبراير، أُجريت انتخابات المجالس البلدية في 36 مركز اقتراع في تاجوراء و 7 مراكز اقتراع في صياد الحشان، إلى جانب عملية إعادة التصويت المعلقة في طبرق. وفي تاجوراء، نفذت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مشروعا تجريبيا لتحديد هوية الناخبين باستخدام البيانات البيومترية بهدف تعزيز نزاهة الانتخابات وثقة الناخبين. وفي الجديدة، انتُخب المجلس البلدي بالتزكية، إذ تساوى عدد المرشحين وعدد المقاعد المتاحة. ونشرت المفوضية النتائج النهائية الخاصة بصياد الحشان وتاجوراء وطبرق في 15 شباط/فبراير.

39 - وفي سولوق، جرى في 8 شباط/فبراير انتخاب ثاني امرأة تشغل منصب العمدة. وفي تاجوراء، جرى انتخاب امرأة واحدة بشكل مباشر لعضوية المجلس البلدي، بالإضافة إلى ثلاث نساء انتخبن من خلال القائمة المخصصة للنساء.

40 - وفي بيان صدر في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أكدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات استعدادها للبدء في تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نيسان/أبريل 2026، شريطة استيفاء شروط التمويل والأمن وتوصل المؤسسات المعنية إلى اتفاق بشأن آلية للإشراف على العملية. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس النواب على مقترح ميزانية المفوضية البالغ قدره 210 ملايين دينار ليبي، والذي يشمل التكاليف المقدرة لإجراء الانتخابات الوطنية في عام 2026.

رابعا - دعم قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

ألف - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وإعادة توحيد المؤسسات الأمنية

41 - في 3 و 4 كانون الأول/ديسمبر 2025، عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتنسيق مع وزارات الدفاع والخارجية والداخلية لحكومة الوحدة الوطنية، اجتماعا في طرابلس بهدف المضي قدما في

تنفيذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بالجهات الفاعلة العسكرية والشرطية والأمنية (انظر S/2024/895، الفقرة 42). واستعرض مسؤولون كبار من الوزارات وأعضاء لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب ولجنة الأمن القومي بالمجلس الأعلى للدولة، من بينهم خمس نساء، آليات تفعيل مدونة قواعد السلوك، مؤكدين على مبادئ الشرعية والمساءلة والمهنية وثقة الجمهور.

42 - وواصلت البعثة دعم أعمال فريق التنسيق التقني المشترك المعني بأمن الحدود، الذي يضم كبار الضباط العسكريين وضباط الشرطة من شرق ليبيا وغربها وجنوبها. وفي الفترة من 26 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2026، قامت البعثة، بالتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية لتركيا، بتيسير زيارة فريق التنسيق التقني المشترك إلى مراكز عمليات أمن الحدود في أنقرة.

باء - انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة

43 - وفي الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2025، نظمت البعثة، بالتعاون مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، حلقة عمل للجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تونس العاصمة لمناقشة التقدم المحرز والأولويات والتحديات في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. وأكد أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مجددا أن التمسك بالاتفاق يظل أولوية، وحثوا البعثة على مواصلة دعم تنفيذه. وأكدوا أن عدم إحراز تقدم في العملية السياسية، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية وتنظيم انتخابات وطنية، ما زال يشكل عقبة رئيسية أمام التعجيل بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة. وشجعت البعثة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على المشاركة في الحوار المنظم والمساهمة في التوصيات المتعلقة بسبل المضي قدما التي ستنبثق عن الحوار.

جيم - الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة

44 - ظلت الذخائر المتفجرة تشكل تهديدا خطيرا للمدنيين في جميع أنحاء ليبيا. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفر حادثان في مصراتة، وحادث في طرابلس، وحادث في مساعد عن إصابة 10 أشخاص (9 بالغين وصبي) ومقتل شخصين (رجل وصبي). وردا على ذلك، أُنجزت في 17 كانون الأول/ديسمبر عمليات إزالة الألغام في منطقة تخزين الذخيرة في مصراتة التي تضررت من جراء انفجار وقع في 31 آب/أغسطس (انظر S/2025/792، الفقرة 43)، وذلك في إطار المشروع الذي تقوده البعثة بالشراكة مع المركز الليبي لمكافحة الألغام، ومنظمة السلام الليبية، ومنظمة "هالو ترست" (HALO Trust). وجرت إزالة وتدمير ما مجموعه 635 3 قطعة من الذخائر المتفجرة و 483 7 طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة بشكل آمن بحلول 27 كانون الثاني/يناير 2026.

45 - وفي الفترة من 10 كانون الأول/ديسمبر 2025 إلى 19 كانون الثاني/يناير 2026، نظمت البعثة وشركاؤها 81 دورة تثقيفية بمخاطر الذخائر المتفجرة في ثلاث مدارس في صلاح الدين، جنوب طرابلس. واستفاد من هذه الدورات 789 1 تلميذا وتلميذة تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 18 سنة (501 1 فتاة و 278 فتى) و 91 مدرّسا ومدرّسة (84 امرأة و 7 رجال). وفي 6 كانون الثاني/يناير، نظمت البعثة دورة للتوعية التقنية لفائدة 21 من مسعفي الهلال الأحمر الليبي (7 نساء و 14 رجلا) حول دور المجتمع المدني في الحد من المخاطر المرتبطة بالأسلحة والذخائر.

46 - وفي 27 كانون الثاني/يناير، اشتركت البعثة والمركز الليبي لمكافحة الألغام في ترأس اجتماع للشركاء المنفذين في مجال مكافحة الألغام في ليبيا، بمشاركة إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وتركيا وكندا والاتحاد الأوروبي، إلى جانب سبع منظمات غير حكومية وطنية ودولية. وركز الاجتماع على التقدم المحرز في التنفيذ، والأولويات التشغيلية في مجال مكافحة الألغام، والإدارة الآمنة والمأمونة لمواقع تخزين الذخائر، وتعزيز نظام مساعدة الضحايا.

خامسا - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

47 - جرى في 1 كانون الأول/ديسمبر تسليم خالد محمد علي الهيشري، عضو جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الذي ألقي عليه القبض في ألمانيا في 16 تموز/يوليه 2025، إلى المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة تهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والتعذيب والسجن والاغتصاب والعنف الجنسي والاضطهاد والمعاملة القاسية والاعتداءات على الكرامة الشخصية، يُزعم أنها ارتكبت في سجن معيتيقة في الفترة من 2015 إلى 2020. وهذه هي المرة الأولى التي ينقل فيها مشتبه به في حالة ليبيا إلى عهدة المحكمة منذ أن بدأت تحقيقاتها بعد إحالة مجلس الأمن الحالة في ليبيا إلى المحكمة في عام 2011.

48 - وفي 11 كانون الثاني/يناير 2026، دشن محكمةَ الاستئناف في سرت رئيس المجلس الأعلى للقضاء الذي مقره في بنغازي والمدعي العام، ليرتفع بذلك عدد محاكم الاستئناف في البلد إلى 12 محكمة.

ألف - العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

49 - أقر رسميا رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في ليبيا الذي يرعاه الاتحاد الأفريقي، وذلك خلال حفل توقيع أقيم في 7 كانون الثاني/يناير في طرابلس. ويحدد الميثاق المبادئ التي تنظم عمليات العدالة الانتقالية في المستقبل، وينص على إنشاء لجنة للمصالحة الوطنية للإشراف على التنفيذ. ويأتي ذلك بالتوازي مع الجهود المبذولة في مجلس النواب لاعتماد مشروع قانون للمصالحة الوطنية ينص أيضا على إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. وواصلت البعثة الدعوة إلى وضع إطار موحد للعدالة الانتقالية يستند إلى احتياجات الضحايا، بما في ذلك احتياجات أسر المفقودين.

50 - وفي 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، عقدت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا ضم أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وأكاديميين لوضع مشروع قانون بشأن الأشخاص المفقودين في صيغته النهائية. وأكد المشاركون ضرورة توضيح الولايات المؤسسية، وتنسيق المنهجيات المتبعة في توثيق وتحليل الأدلة في قضايا الأشخاص المفقودين، ومواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية.

51 - وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الهيئة العامة للبحث عن المفقودين والتعرف عليهم عن العثور على عشرات حالات تطابق للحمض النووي الريبي بين الجثث التي جمعت في أعقاب عاصفة دانييل في أيلول/سبتمبر 2023، في درنة ومدن شرقية أخرى. وأعربت أسر المفقودين عن أسفها لشدة التأخر في جهود تحديد الهوية. وفي الفترة من 9 إلى 12 شباط/فبراير 2026 في تونس العاصمة، يسرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم مشاورات بين الهيئة العامة للبحث عن المفقودين والتعرف عليهم وأسر

المفقودين من بنغازي ودرنة، بما يشمل المفقودين من جراء فيضانات أيلول/سبتمبر 2023، بهدف التوعية بولاية الهيئة واحتياجات الضحايا وأسرهم.

باء - الحرمان من الحرية والاحتجاز بصورة غير مشروعة والتعذيب

52 - استمر توثيق حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وانتهاكات ضمانات مراعاة الأصول القانونية، وحالات الاختفاء القسري التي طالت نشطاء حقوق الإنسان والأفراد المرتبطين بالنظام السابق، مما أدى إلى تقويض الظروف اللازمة لعملية سياسية شاملة. ورصدت البعثة أيضا المزاعم المتعلقة بسوء المعاملة والتعذيب على يد الجهات الفاعلة الأمنية، بما في ذلك جهاز الأمن الداخلي. وظل عدم تمكن البعثة من الوصول بشكل مستمر إلى مرافق الاحتجاز في أنحاء البلد مصدر قلق كبير.

53 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2025، قيل إن عدة عشرات من الأشخاص الذين كانوا محتجزين بشكل تعسفي في مركز احتجاز قرنادة أُطلق سراحهم عقب بذل جهود مطردة من جانب المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان والبعثة. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة المعينة من مجلس النواب مرسوما يقضي بتشكيل لجنة في بنغازي لإعادة النظر في شرعية عمليات الاحتجاز، ومراقبة أوضاع السجون والالتزام بالأوامر القضائية، والكشف عن الانتهاكات. وفي بيان صدر في 28 كانون الأول/ديسمبر، رحبت البعثة بتشكيل هذه اللجنة، إلى جانب لجنة أخرى ذات ولاية مماثلة أُنشئت في طرابلس في 4 حزيران/يونيه 2025، وبالجهود المستمرة التي يبذلها المدعي العام لمعالجة حالات الاحتجاز التعسفي وتحسين الأوضاع في مرافق الاحتجاز.

جيم - المهاجرون واللاجئون

54 - حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن عدد المهاجرين واللاجئين الموجودين في ليبيا تجاوز 638 939 شخصا. وبحلول 24 آذار/مارس، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت 359 111 لاجئا في طرابلس، من بينهم 568 91 سودانيا، في حين قُدر إجمالي عدد اللاجئين السودانيين الموجودين في البلد بحوالي 937 554 شخصا. وشكلت النساء والأطفال 62 في المائة من اللاجئين السودانيين في ليبيا، بما في ذلك 24 في المائة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة.

55 - وأدى تصاعد التوترات العسكرية وإغلاق الحدود بين السودان وليبيا ومصر إلى انخفاض كبير في التنقل عبر المعابر التقليدية في مثلث العوينات، مما أجبر اللاجئين والمهاجرين على استخدام طرق أطول وأكثر خطورة عبر القطرون وأم الأرانب في جنوب ليبيا. وسُجل وصول ما يقرب من 70 شخصا يوميا عبر هذه الطرق، حيث بلغ متوسط عدد الذين يواصلون رحلتهم إلى سبها 40 شخصا في اليوم. واستمر التنقل نحو المناطق الساحلية في البلد، إلى جانب عمليات دخول أصغر نطاقا من مصر إلى شرق ليبيا.

56 - وفي الفترة من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2025 إلى منتصف آذار/مارس 2026، جرى اعتراض 525 4 شخصاً من المهاجرين واللاجئين في البحر، منهم 550 حالة وفاة سُجلت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026. وظلت طبرق مركزا رئيسيا للمغادرة، مما ساهم في زيادة أعداد الوافدين إلى اليونان وإيطاليا، بالنظر إلى قُربها منهما.

57 - ظل العديد من المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز دون حماية أو رعاية طبية، في ظل استمرار التقارير التي تشير إلى الاكتظاظ الشديد، وسوء المعاملة، والظروف التي تهدد الحياة. وفي كانون

الثاني/يناير 2026، فككت السلطات الليبية مراكز احتجاز غير رسمية في أجدابيا والكفرة وطبرق، وأطلقت سراح أكثر من 400 مهاجر ولاجئ، وقيل إنها كشفت عن أدلة على ممارسة التعذيب. وأكدت السلطات وفاة 21 مهاجرا ولاجئا في مركز احتجاز غير رسمي يقع في مزرعة خاصة في أجدابيا؛ وقد ألقي القبض على المشتبه فيه الرئيسي. وفي 18 كانون الثاني/يناير، جرى الكشف عن موقع احتجاز تحت الأرض في الكفرة، مما أسفر عن إطلاق سراح 221 مهاجرا ولاجئا، من بينهم نساء وأطفال ورضيع يبلغ من العمر شهرا واحدا. وكانت التحقيقات جارية في كلتا الحالتين وقت إعداد هذا التقرير.

58 - وفي 17 شباط/فبراير، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا بعنوان "عمل كالمعتاد: انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا"، وثقتا فيه وقوع انتهاكات واسعة الانتشار ومُمنهجة ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا، ترتكبها جهات تابعة للدولة وجهات غير تابعة لها، والجماعات المسلحة، وشبكات التهريب والجريمة المنظمة. وخلُص التقرير إلى أن هذه الانتهاكات والتجاوزات أصبحت متجذِّرة ومقبولة إلى حد باتت معه تُرتكب يومياً كجزء لا يتجزأ من نموذج التجارة القامة على الاستغلال. وتضمن التقرير توصيات موجهة إلى السلطات الليبية والمجتمع الدولي.

دال - الفئات التي تعيش في أوضاع هشة

59 - في 8 كانون الأول/ديسمبر 2025، عقدت الأمم المتحدة في ليبيا مشاورات مع 28 من النشطاء (15 امرأة و 13 رجلا) والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة، ركزت على العوائق النظامية التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة السياسية. ويشكل إشراك ستة أشخاص من ذوي الإعاقة في الحوار المنظم الذي تيسّره البعثة تحولا من المشاركة الرمزية إلى المشاركة الفعالة لذوي الإعاقة في تشكيل معالم الانتقال السياسي للبلد.

60 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، اختُطف 13 شخصا من أتباع الطرق الدينية الصوفية في مصراتة؛ وجرى تدمير عدة أماكن دينية وتدنيس للقبور. ولم يُعلن عن نتائج التحقيقات التي أجرتها السلطات المحلية في الحادث.

سادسا - تمكين المرأة

61 - دعما لمشاركة المرأة بفعالية في الحوار المنظم، أنشأت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التجمع النسائي الليبي في 13 كانون الأول/ديسمبر. وقد أتاح هذا التجمع للنساء الـ 44 المشاركات في الحوار المنظم التنسيق فيما بينهن، والتواصل مع شرائح أوسع من النساء، والحصول على دعم تقني مخصص، والدعوة إلى وضع أولويات وتوصيات مشتركة. وتحت الإدارة المشتركة للجنة توجيهية مؤلفة من أربع شابات ليبيات، عقد التجمع 13 اجتماعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضم أكثر من 130 امرأة، بما في ذلك ناشطات ومدافعات عن حقوق الإنسان، وشابات، ونساء ذوات إعاقة، ونساء من المناطق المهمشة ومن الشتات. وعززت هذه الاجتماعات الصوت الجماعي للمرأة الليبية في الحوار المنظم. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توزيع ميثاق المرأة الليبية على جميع المشاركين في الحوار للمساعدة على ضمان إدراج أولويات المرأة في المناقشات الموضوعية.

62 - وفي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعا في تونس العاصمة ضم 25 عضوا من أعضاء مجلس النواب والمجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان، وخبراء قانونيين ليبيين وخبراء دوليين في المسائل الجنسانية، لمناقشة مشروع قانون حماية المرأة من العنف. وقيم المشاركون العقبات التي تؤخر اعتماده، ولا سيما المقاومة داخل مجلس النواب، وناقشوا سبل تعزيز التنسيق في جهود الدعوة والتوعية، بما في ذلك بالتعاون مع علماء الدين، من أجل تشجيع القبول المجتمعي للقانون المقترح على نطاق أوسع.

63 - وروج صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، للمشاركة المدنية والقيادة في أوساط الشابات في بنغازي ودرنة من خلال مشروع نهضة - ازدهار المرأة. واستفادت 104 شابات تتراوح أعمارهن بين 19 و 36 سنة من ست حلقات عمل حول القيادة، مما ساهم في تعزيز مهاراتهن في مجالات الدعوة والتواصل والقيادة لدعم المشاركة المجتمعية والحوار المجتمعي. وتفاعلت الشابات بشكل مباشر مع الجهات المعنية المحلية في مجالات بناء السلام، والاستجابة لحالات الطوارئ، والحوكمة الشاملة، مما عزز دور المرأة كعامل من عوامل التغيير في سياق التعافي بعد الأزمات.

سابعا - الشباب والسلام والأمن

64 - من أجل تعزيز مشاركة الشباب في الحوار المنظم، بدأت البعثة تشغيل منصة رقمية مخصصة للشباب ووضعت خطة للتواصل، بمشاركة أكثر من 000 3 من الشباب الليبيين من مختلف أنحاء البلد. وساهمت الشبكات والمجتمعات الشبابية في اختيار 16 ممثلا للشباب لتوجيه عملية إعداد المحتوى والتوعية المجتمعية. وواصلت البعثة أيضا تنفيذ الدورة الثالثة من برنامج "رائدات"، حيث دربت 35 شابة في مجالات التواصل، والدراية بالتعامل مع وسائل الإعلام والتواصل، وحقوق المرأة، والصحة النفسية، والمعرفة الانتخابية.

65 - وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، عقد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالشباب في ليبيا اجتماعه التنسيقي الأول مع لجنة أهداف التنمية المستدامة التابعة لمجلس النواب، بمشاركة وزارة الشباب ومنظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وعزز هذا الاجتماع التوافق بين الأولويات الوطنية المتعلقة بالشباب وأهداف التنمية المستدامة، وشجع على وضع تشريعات وسياسات وبرامج تستند إلى الأدلة وتراعي احتياجات الشباب.

66 - ولتعزيز المبادرات التي يقودها الشباب دعما لجهود تحقيق الاستقرار على نطاق أوسع، أعلن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالشباب في 8 كانون الثاني/يناير 2026 تحدي الشباب المناخي المسمى "إيكو فيجن" (EcoVision)، وهو برنامج يمتد على مدى شهر يهدف إلى تمكين الشباب من إيجاد حلول عملية للتحديات المناخية والبيئية. وشاركت عشر فرق من بنغازي وسبها وطرابلس في دورات مكثفة لبناء القدرات حول تنمية الأعمال التجارية التي تركز على المناخ والتخطيط المالي وقياس الأثر. وحصلت عشرة مشاريع مقترحة على تمويل أولي وإرشاد، مما ساعدها على الانتقال من مرحلة الفكرة إلى بدء الأعمال وتوسيع نطاقها.

ثامنا - الحالة الإنسانية والتنمية

67 - ظل النزاع الجاري في السودان يولد احتياجات إنسانية واحتياجات متعلقة بالحماية كبيرة في ليبيا، مما أدى إلى زيادة الضغط على القدرات الوطنية والمجتمعات المحلية المضيفة. وتوقع الشركاء في المجال الإنساني أن يصل عدد اللاجئين السودانيين ومواطني الدول الثالثة المقيمين في ليبيا إلى 000 597 بحلول نهاية عام 2026، إلى جانب ما يقدر بنحو 000 70 من أفراد المجتمعات المضيفة الذين يحتاجون إلى مساعدة محددة الأهداف.

68 - وفي 18 شباط/فبراير، استهلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من السودان لعام 2026، التي تشمل ليبيا وسبع دول أخرى تستضيف لاجئين سودانيين. وتقدم هذه الخطة إطارا للمساعدة المنسقة والمتعددة القطاعات في مجالات الحماية والأمن الغذائي والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. وستسعى أيضا إلى تعزيز الروابط مع مبادرات التنمية والقدرة على الصمود التي تعود بالنفع على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وكانت المشاورات التي تقودها المفوضية مع السلطات الليبية جارية بشأن تنفيذ الفصل الخاص بليبيا من الخطة، الذي وضع بالشراكة مع 14 منظمة إنسانية، وتبلغ احتياجاته المالية المقدرة 115,5 مليون دولار.

69 - وفي 5 آذار/مارس، تم تمديد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لليبيا (2023-2025) رسمياً حتى نهاية عام 2027، في أعقاب تأييد وزارة التخطيط له. ويكفل التمديد استمرارية الدعم المنسق المقدم من الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية للبلد.

تاسعا - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي

70 - عملا بقرار مجلس الأمن 2796 (2025)، واصلت البعثة تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي (S/2025/611). وأعادت البعثة ضبط توجهها الاستراتيجي، فوضعت في مقدمة أنشطتها السعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع الليبي من خلال عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويتولون زمامها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بدمج مؤسساتها الأمنية وعناصر مراقبة وقف إطلاق النار في دائرة واحدة معنية بوقف إطلاق النار والمؤسسات الأمنية بهدف ترشيد الجهود المبذولة في المسار الأمني. وجرى تعزيز مكتب بنغازي من خلال تعيين مدير للمكتب ونقل أربعة موظفين إضافيين إليه. وقامت البعثة أيضا بترشيد إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية بإنشاء فريق عامل مكرس لتنسيق جمع التبرعات وإدارة البرامج دعما للعملية السياسية.

ألف - وجود البعثة

71 - حافظت البعثة على وجود قوامه 302 من الموظفين المدنيين في المتوسط، يتألفون من 100 من الموظفين الوطنيين، و 198 من الموظفين الدوليين، و 4 موظفين من متطوعي الأمم المتحدة. ومن بين هؤلاء، كان 274 موظفا متمركزين في طرابلس، و 22 في تونس العاصمة، و 5 في بنغازي، وواحد في سبها. وعملا بقرار الجمعية العامة 243/80، شرعت البعثة في نقل 33 موظفا يؤدون مهام في مجالات الدعم والأمن والمهام الفنية إلى تونس العاصمة. وبالإضافة إلى ذلك، أبقت البعثة على ثلاثة خبراء عسكريين تابعين للأمم المتحدة موفدين في مهمة في تونس العاصمة.

باء - الترتيبات الأمنية

72 - نظرا لاستمرار تقلب الأوضاع، حافظت الأمم المتحدة على وجود أمني قوي في طرابلس وبنغازي، وظلت تتواصل مع الجهات الفاعلة الأمنية الليبية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في ليبيا. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين للبعثة في طرابلس في مجمع أويا، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة، بجنودها البالغ قوامهم 231 جنديا. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين للبعثة في مركز الأمم المتحدة في بنغازي.

عاشرا - ملاحظات

73 - على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للوساطة من أجل التوصل إلى مسار متفق عليه للمضي قدما، لم يحرز مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة تقدما ملموسا نحو إنجاز المرحلتين الأساسيتين من خريطة الطريق التي تيسرها البعثة. وبدلا من ذلك، تسببت الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها المؤسستان في زيادة انعدام ثقة الجمهور في استعدادهما للعمل من أجل المصلحة الوطنية، وهددت وحدة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وما زلت هذه التطورات تؤخر وضع إطار تشريعي موثوق به للانتخابات الوطنية، مما يقوض الثقة في العملية السياسية في مرحلة حرجة.

74 - وفي ظل هذه الظروف، إن النهج البديل المكون من خطوتين الذي حددته ممثلتي الخاصة في 18 شباط/فبراير يتيح المسار الأكثر قابلية للتطبيق لتحقيق تقدم. وإني أحث الأطراف المعنية في ليبيا على عدم إضاعة المزيد من الوقت وعلى التعاون بشكل بناء مع الممثلة الخاصة للتغلب على العقبات التي تحول دون إجراء انتخابات وطنية وتوحيد المؤسسات. وأعول على دعم مجلس الأمن ولجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا والمجتمع الدولي ككل في هذه الجهود.

75 - وإني متفائل من الدينامية والصدق اللذين أبداهما المشاركون في الحوار المنظم، الذين يمثلون شرائح متنوعة من المجتمع الليبي، في سعيهم لوضع توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات والمساعدة على تحديد التوجه المستقبلي لبلدهم. فعملهم يشكل عنصرا أساسيا في عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويتولى زمامها الليبيون، بهدف إجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية وإقامة مؤسسات موحدة.

76 - وتُشكل المشاركة الفعالة للنساء في الحوار المنظم، التي مثلت 35 في المائة من المشاركين، خطوة مهمة نحو تعزيز مشاركتهن بشكل كامل وعلى قدم المساواة وبأمان في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. والجهود المبذولة لضمان المشاركة المجدية للأشخاص ذوي الإعاقة والشباب جهود تستحق الإشادة أيضا.

77 - واستمرار إجراء انتخابات المجالس البلدية في أجواء سلمية خطوة مهمة نحو تحقيق تطلعات الشعب الليبي، وبناء الشرعية الديمقراطية من القاعدة إلى القمة من خلال عملية انتخابية تتمتع بالمصداقية، وإرساء الأسس اللازمة للتحضير للانتخابات الوطنية. وباعتبار المجالس البلدية المنتخبة حديثا الكيانات العامة التمثيلية الوحيدة التي حصلت على تكليف جديد من الناخبين في ليبيا، فإنها تؤدي دورا حيويا في الحوكمة المحلية وتلبية احتياجات الشعب الليبي.

78 - وما زال الاقتصاد الليبي يواجه أوجه ضعف كبيرة بسبب التجزؤ المؤسسي، والإنفاق غير المنسق الذي يؤدي إلى تزايد العجز، والاعتماد المفرط على الهيدروكربونات. ومن الضروري بذل مزيد من الجهود لمعالجة تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي يضر بالأسر الليبية. ومن الأساسي أن تعجل السلطات الليبية باعتماد ميزانية موحدة للبلد، وأن تعزز الشفافية والرقابة المستقلة على الإنفاق العام، وأن تواصل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الحيوية.

79 - وإن تسييس القضاء وتزايد تجزئه يقوضان إحدى الركائز الأساسية للدولة الليبية. ومن الأهمية بمكان أن يتعاون القادة والمؤسسات الليبية بحسن نية مع لجنة الوساطة المكونة من خبراء قانونيين ليبيين من أجل التوصل إلى حل للنزاع. والحفاظ على استقلال القضاء ونزاهته ووحدته أمور بالغة الأهمية للحفاظ على وحدة البلد.

80 - ويُشكل أول نقل لمشتبه به إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد أن أحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا إليها، خطوة إيجابية نحو تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في ليبيا. وأهيب بليبيا وجميع الدول الأعضاء أن تواصل تعاونها مع المحكمة، بوسائل منها تنفيذ أوامر إلقاء القبض المعلقة وتيسير تسليم الأشخاص المطلوبين من المحكمة.

81 - ويساورني بالغ القلق إزاء حالة المهاجرين واللاجئين في ليبيا والتقارير الواردة عن مراكز الاحتجاز غير الرسمية والمقابر الجماعية والوفيات المرتبطة بشبكات الاتجار والتهريب. فتزايد الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر في ليبيا يعكس مسارا ينطوي على مشاكل عميقة تستدعي اهتماما عاجلا. وأحث المؤسسات الأمنية الليبية والسلطات المختصة الأخرى على اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لتفكيك شبكات الاتجار، وإغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية، ومحاسبة الجناة.

82 - وتعزيز التعاون بين السلطات الليبية والشركاء الدوليين سيؤدي إلى تحسين الآليات المؤسسية الخاصة بحماية المهاجرين واللاجئين وتوسيع نطاق سبل العودة الآمنة والكريمة. ويجب أن تظل حماية حقوق الإنسان واحترامها في صميم الجهود المبذولة لإدارة الهجرة. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يزيد من تمويل خطة الاستجابة للاجئين من السودان لعام 2026 للتمكين من إيصال المعونة الإنسانية العاجلة إلى اللاجئين وتقديم المساعدة للمجتمعات المضيفة.

83 - وأود أن أعرب عن تقديري لممثّلتي الخاصة لليبيا ورئيسة البعثة، حنا تيته، ولموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، على ما يُبدونَه من تفانٍ والتزام متواصلين لتقديم الدعم لشعب ليبيا. وأشكر أيضا حكومة نيبال على مساهمتها المستمرة من خلال توفير وحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا.